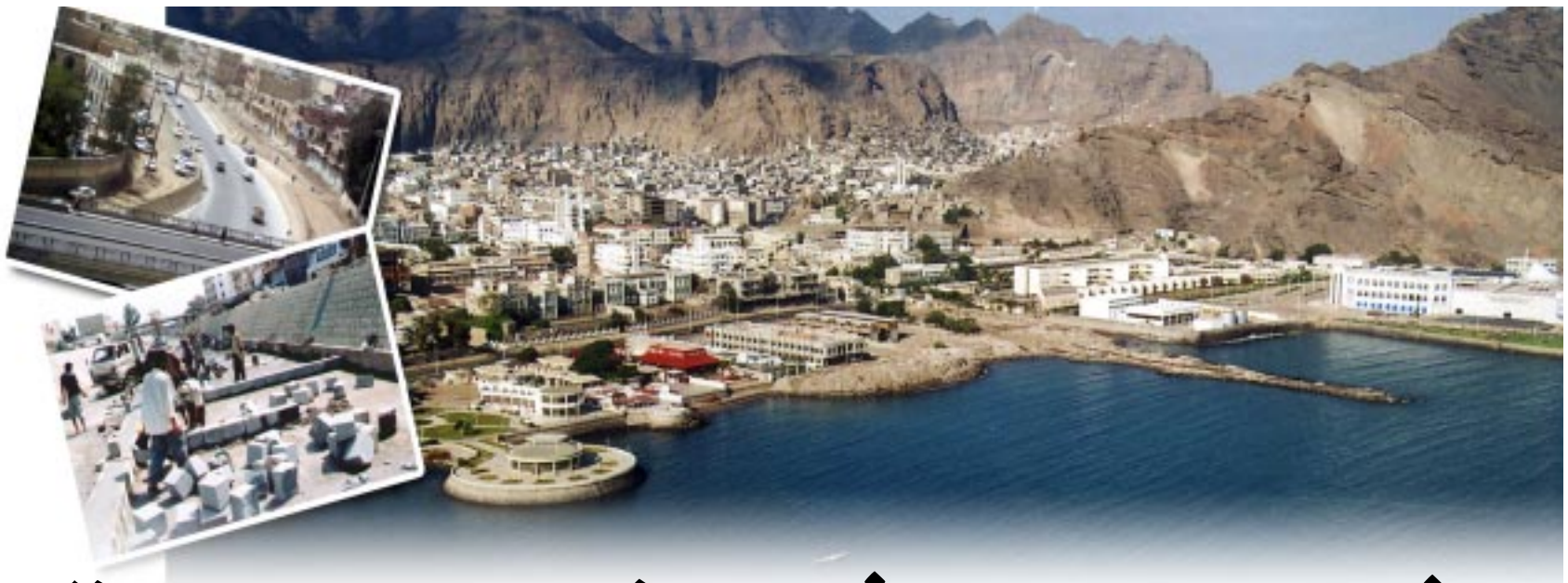

الشعب يحصد ثمار خيرات الوحدة

■ حصد شعبنا اليمني في ظل دولة الوحدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠، ثمار النهضة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شملت جميع المجالات، وحظي بنعم الوحدة وخاصة في تنمية الموارد البشرية والنهوض بقطاعات الاقتصاد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مختلف المحافظات. والآن ونحن نحتفل بالعيد الوطني التاسع عشر لقيام الجمهورية اليمنية نرى شعبنا وقد ازداد تمسكاً وحرصاً على الوحدة التي أعادت الاعتبار له وأعادت بناء اقتصاده الوطني من جديد على أسس سليمة ليمضي قدماً في مواصلة مسيرة التنمية الشاملة بقيادة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وقائد الإنجاز الوحدوي التاريخي العظيم.

كتب/ جمال مجاهد

في ظل دولة الوحدة انخفض معدل الأمية إلى ٤٥,٧٪ في الفئة العمرية ١٥ عاماً فاكثر عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥٧٪ عام ١٩٩٤، وازدادت معدلات الالتحاق بفصول تعليم الكبار بأقل من ٣٪ بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ١٢٤٨٠٠ متحرر معظمهم من النساء. وبلغ معدل الالتحاق الصافي في ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ حوالي ٦٣,٣٪ ووصل في ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ إلى ٦٥,١٪، وكان معدل القبول في الصف الأول ٣١,٧٪ في العام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وبلغ معدل الالتحاق للأطفال غير الفقراء ٩٨,٤٪.

وازداد معدل الالتحاق في التعليم الأساسي بين الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة من ٣٣,٤٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧,٥٪ عام ٢٠٠٨.

وارتفع عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الفني والتدريب المهني بشكل سريع أثناء الأعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٥، وبلغ معدل الالتحاق فيه من إجمالي الملتحقين في التعليم الثانوي ١,٥٪ في عام ٢٠٠٦ و١,٤٪ في ٢٠٠٧.

ويوجد حالياً ٨ جامعات حكومية تتكون من ٩١ كلية بما فيها ٣١ كلية في العلوم التطبيقية وهناك أيضاً ١٣ جامعة أهلية تقدم الخدمات التعليمية في ٥٦ كلية من بينها ١٢ كلية في العلوم التطبيقية.

وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، وتبنّت الجامعات الحكومية التدرّج في آليات القبول مما نتج عنه زيادة بمقدار ١٨٪ في القبول بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ كما ارتفعت معدلات الالتحاق الكلية بنسبة مشابهة وقد ازداد عدد المسجلين في الجامعات في الفئة العمرية ١٩- ٢٤ سنة من ٧,٣٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦٪ عام ٢٠٠٧.

الصحة

لقد كان هناك تحسّن ملحوظ خلال الفترة الماضية في المستوى الصحي للسكان في بلادنا مثل التحسّن في المتوسط العمري عند الولادة وانخفاض معدلات وفيّات الأطفال والأمهات وزيادة تغطية التطعيمات ضد أمراض الطفولة القاتلة، وتصل نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول حالياً إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى ٦٦٪، كما أن نسبة الأطباء ٢,٩ والممرضين والقابلات ٧,٣ لكل عشرة آلاف شخص.

وارتفعت معدلات التحصين للحصبة إلى ٨٤٪ و٨٧٪ لشلل الأطفال و٦٩٪ للسل. وتدل المؤشرات على أن هناك تحسّناً في معدل وفيّات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الرضع.

المياه والصرف الصحي

وشهد مجال المياه والبيئة والصرف الصحي تطوراً كبيراً حيث تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه، والإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية، والإستراتيجية الوطنية الخاصة بالوقود النظيف، وإنشاء ١٥ مؤسسة محلية في مختلف المحافظات، وإنشاء المحميات الطبيعية في "عتمة، سقطرى، برع، حوف، كمران، عدن"، وإدراج أرخبيل سقطرى ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو.

كما تم تركيب ٣٥٠ محطة رصد للمياه الجوفية والسطحية، و٢٨٠ محطة مناخية، وتوفير حوالي ١٠ ملايين متر مكعب لتغذية المياه الجوفية، وتقديم خدمات المياه في المدن الرئيسة والثانوية لـ ٣,٧ مليون نسمة في العام ٢٠٠٨، بزيادة تقدر بنحو ٥٥٠ ألف نسمة عن سنة ٢٠٠٥ لتصل نسبة التغطية إلى ٥٧٪ من سكان الحضر، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في المناطق الريفية ٧,٣ مليون نسمة، بزيادة تقدر بنحو ١,٨ مليون نسمة عن سنة ٢٠٠٥ لتصل نسبة التغطية إلى ٤٤٪ من سكان الريف.

وتم تقديم خدمات الصرف الصحي في المدن الرئيسة والثانوية لمليوني نسمة في العام ٢٠٠٨ وبزيادة ٣٣٤ ألف نسمة عن عام ٢٠٠٥، لتصل نسبة التغطية إلى ٣٢٪ من سكان الحضر. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في المناطق الريفية ٤,٩ مليون نسمة في العام ٢٠٠٨، بزيادة تقدر بنحو ٣٦٥ ألف نسمة عن سنة ٢٠٠٥ لتصل نسبة التغطية إلى ٣٠٪ من سكان الريف. فضلاً عن تنفيذ ٢٢ مشروعاً في مجال المياه والصرف الصحي والبيئة بتكلفة ٦٩٩ ألف دولار.

الكهرباء

وفي مجال الكهرباء والطاقة تم تنفيذ مشروع محطة مأرب الغازية "١" ومشروع خطوط النقل "١٣٢/٤٠٠" ك ف مأرب- صنعاء ومحطات التحويل، وتعزيز القدرة التوليدية للمنظومة الوطنية بحوالي ٧٠٠ ميجاوات حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وإعداد الإستراتيجية الوطنية لكهرباء الريف، والإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة.

مليون و١٢٦ ألف خط هاتفي وعدد مشتركي الإنترنت ٣٠٩ آلاف مشترك و٣٠٠ مكتب بريد

٨ جامعات حكومية تتكون من ٩١ كلية و١٣ جامعة أهلية تقدم الخدمات التعليمية في ٥٦ كلية

خدمات المياه تغطي ٥٧٪ من سكان الحضر و٤٤٪ من سكان الريف

ارتفاع عدد مشتركي الكهرباء إلى مليون و٥٩٣ ألف مشترك.. ونسبة التغطية الكهربائية إلى ٦٤,٨٪

تحسّن المستوى الصحي للسكان، وارتفاع معدل التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية إلى ٦٦٪

كما تم رفع الطاقة المنتجة بمقارنة عام ٢٠٠٥ بعام ٢٠٠٨ من ٤٥٦٤ إلى ٤٩٢٨ ميجا وات/ساعة وبمعدل نمو ٤,٦٪، ورفع الطاقة المرسلة للتوزيع من ٤٣٤٢ إلى ٦٠٨٤ ميجاوات/ساعة وبمعدل نمو ١٣,٥٪، ورفع الطاقة المباعة من ٣٢٧٨ إلى ٤٤٩٧ ميجاوات/ساعة وبمعدل نمو ١٣,٣٪، ورفع عدد المشتركين من مليون و٢٤٣ ألف مشترك إلى مليون و٥٩٣ ألف مشترك وبمعدل نمو ١٢,٥٪، وارتفعت نسبة التغطية من ٥٧٪ إلى ٦٤,٨٪ بزيادة بلغت ٥,٦٪، وارتفعت نسبة المخصصات المالية من ٣٥ مليار ريال إلى ٩٦ مليار ريال بزيادة بلغت ٦١ مليار ريال وبنسبة ١٧٤٪.

النقل

وبلغت أطوال الطرق الإسفلتية في عام ٢٠٠٧ "١٣ ألف كم" والحصوية ١٨ ألف كم.

وتناقصت البضائع الجافة المفرّغة والمشحونة بمعدل ١,٥٪، وتزايدت كميات النفط المفرّغة والمشحونة بمعدل ٧,٣٪، فيما بلغ متوسط عدد الحاويات المتداولة ٦٦٥ ألف حاوية في السنة. وتزايد عدد الركاب المسافرين عبر المطارات الدولية والداخلية بمعدل ٨,١٪ و١٥,١٪ سنوياً على التوالي، وزاد ركاب "اليمنية" بمعدل ٣١,٨٪ في السنة.

الزراعة

وتلعب الزراعة بما في ذلك إنتاج المحاصيل والمواشي والحراجة والصيد دوراً محورياً في التنمية الشاملة في اليمن بالنظر إلى مساهمتها الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد فرص العمل والصادرات غير النفطية كما أنها تستخدم أيضاً أكثر من ٩٠٪ من المياه المتوافرة في البلاد. ونما هذا القطاع بما في ذلك إنتاج المواشي والحراجة بمعدل ٣٪ سنوياً خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ واستمر بنفس المعدل في عام ٢٠٠٨. وازداد الإنتاج النباتي بنسبة ٣,٣٪ سنوياً، والإنتاج الحيواني بنسبة ٣,٦٪ وقد ازدادت زراعة القات بنسبة ٥,١٪ ولكن حصته في المساحات المزروعة تقلصت من ١٠,٣٪ إلى ٩,٥٪. وتشكل الحبوب أكثر من نصف جميع الأراضي الصالحة للزراعة، ووصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد خلال عام ٢٠٠٥ وقد تركز الدعم الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحراثات ومضخات المياه.

وفي قطاع الأسماك ارتفعت الصادرات، كما وقّعت اليمن مؤخراً معاهدة الاصطياد الصناعي وتم إنشاء إدارة لمركز المعلومات السمكية كما تم تنفيذ مسودة نظام الرقابة والتفتيش وتوفير نظام مسح بحري بالأقمار الصناعية.

وفي قطاع السياحة ساهم قطاع الفنادق والمطاعم لوحده بحوالي ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧، ووصلت عائدات السياحة الكلية إلى ٣٠٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦، وأتى حوالي ثلاثة أرباع السياح من الشرق الأوسط.

الإتصالات

وفي مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ارتفعت السعات المجهزة من مليون و٢٧٨ ألفاً في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى مليون و٣٣٧ ألف خط في نهاية عام ٢٠٠٨، وعدد الخطوط العامة من ٩٠١ ألف خط إلى مليون و١٢٦ ألف خط، وعدد مشتركي الإنترنت من ١١٩ ألف مشترك إلى ٣٠٩ آلاف مشترك، وزادت أطوال شبكة الألياف الضوئية من ١٠ ملايين و٦٦٨ إلى ١٢ مليوناً و٢١٥ ألف متر، وزاد عدد المحطات الريفية من ٧٨٦ إلى ١٢٠٢ محطة.

وارتفع عدد مكاتب البريد من ٢٠٢ في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٠ مكتب في نهاية عام ٢٠٠٨، وارتفع عدد المشتركين في التوفير البريدي من ٢١٦ ألفاً إلى ٣٨٥ ألف مشترك، وعدد المشمولين بصرف المرتبات والمساعدات من ٥٦٧ ألفاً إلى مليون و١٠٣ آلاف مشترك، وارتفع حجم التداول النقدي من ٣٢٠ مليوناً إلى ٨٤٠ مليار ريال.■

إن أمامنا مستقبل واعد بالعطاء والخير ولكن ذلك لا يتحقق إلا بالمزيد من الجهد والمثابرة في تحقيق المهام.
علي عبدالله صالح
الأمين العام
رئيس المؤتمر الشعبي العام